الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
No. 3981 | الخميس | 15 شوال 1442 هـ | 27 مايو 2021 م | السنة الرابعة عشرة
www.alsabahpress.com Alsabah Media

سيخضع لرقابة ونظم وأحكام البنك المركزي

حمادة: التمويل العقاري للسكن الخاص «خيار إضافي» وليس إلزاميا

اقتصاديون: القانون سيكون عاملا مساندا لتخفيف الأعباء على قطاع الرعاية السكنية

●●●●

الخيار متوفر فقط لمن يشمله برنامج الرعاية السكنية المقدم من الدولة

ذكر بيان مجلس الوزراء الأسبوعي الصادر يوم أمس الاثنين الموافق 24 مايو 2021 أنه تمت الموافقة على مشروع قانون "التمويل العقاري للسكن الخاص" من قبل مجلس الوزراء وتم رفعه لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه تمهيداً لإحالته إلى مجلس الأمة، والتالي توضيح حول مشروع القانون والخطوات القادمة.

• التمويل العقاري للسكن الخاص هو اختياري وليس الزامي. أي، في حال صدور القانون، سيصبح للمواطن خيارين لتمويل سكنه الخاص، الخيار الأول هو الخيار المعمول به حاليا بجميع أحكامه وضوابطه الحالية، والخيار الثاني هو خيار التمويل عبر البنوك وشركات التمويل عبر المنظومة التي ستحدد بالقانون ولائحته التنظيمية. والمشروع يلزم الدولة بتوفير سكنا بديلا مناسبا للمواطن في حالة إخلائه للعقار بسبب التنفيذ على العقار المرهون.

• الخيار متوفر فقط للمواطن الذي يشمله برنامج الرعاية السكنية الذي تقدمه الدولة. المستفيد من مشروع القانون المقترح هو فقط المواطن الذي لم يسبق له الحصول على قرض من بنك الإئتمان الكويتي.

• لا فوائد على المستفيد في حدود قيمة قرض بنك الإئتمان. الدولة (الخزانة العامة) سوف تتحمل كلفة الفوائد والعوائد التي ستتقاضاها الجهات المانحة للتمويل (البنوك وشركات التمويل الخ.) وفي حدود قيمة قرض بنك الإئتمان الكويتي فقط.

• أغراض التمويل المشمولة في مشروع القانون. شراء، أو بناء، أو زيادة، الانتفاع بالتوسعة، أو الترميم، لعقار السكن الخاص للشخص المستفيد من نظام الرعاية السكنية ويكون التمويل بضمان رهن العقار (وليس الراتب) طبقا للإجراءات والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون.

• الجهة المانحة للتمويل ليس لها الحق في عدم الموافقة على تصرف المستفيد في العقار المرهون. ينص مشروع القانون على أن الجهة المانحة للتمويل ليس لها الحق في عدم الموافقة على تصرف المستفيد في العقار المرهون (إلا إذا ترتب على تصرفه ذلك تعريض حقوقها للخطر).

• الموافقة التي تمت هي لإحالة مشروع القانون الى مجلس الأمة. كأي مشروع قانون آخر، يجب أن يمر بالإجراءات التشريعية الدستورية واللائحية بمجلس الأمة، ومن أهم هذه الخطوات هي مناقشة وتعديل مشروع القانون في اللجنة المختصة والتصويت عليه من قبل أعضاء اللجنة، ثم يعرض على أعضاء مجلس الأمة في جلسة ويصوت عليه في مداولتين ويعتبر نافذا بعد أن يصادق عليه حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه ونشره في الجريدة الرسمية.

وقال وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة مساعد حمادة: "يأتي هذا المشروع بخيار جديد للمواطن في ضوء تنامي أعداد طلبات الحصول على السكن بما يفوق الحدود الائتمانية المتاحة لبنك الائتمان الكويتي، وبهدف تحقيق وتنفيذ إستراتيجية الدولة لمعالجة المشكلة الإسكانية، وطرح حلول اختيارية مناسبة توفر بديلا تمويليا لطلبات السكن الخاص إلى جانب التمويل الذي يقدمه بنك الائتمان الكويتي، من خلال مشاركة البنوك المحلية في دعم المنظومة الإسكانية للدولة وتوفير ضمانات قانونية فاعلة للتمويل من خلال نظام الرهن العقاري المحدد في مشروع القانون مع استحداث وتنفيذ برنامج يوفر سكناً بديلاً مناسباً للمواطن في حالة إخلائه للعقار بسبب التنفيذ على العقار المرهون.

على جانب اخر أكد اقتصاديون كويتيون أن مشروع قانون التمويل العقاري للسكن الخاص الذي أقره مجلس الوزراء أخيرا من شأنه العمل على تنشيط القطاع العقاري وتسريع وتيرة تغطية الطلبات الإسكانية بالتالي تقليص مدة الانتظار للمستحقين.

واتفق هؤلاء الاقتصاديون في لقاءات متفرقة على أن القانون في حال إقراره سيكون عاملا مساندا لتخفيف الأعباء على قطاع الرعاية السكنية إضافة إلى رفع نسبة تملك العديد من المواطنين للمساكن.

وقال رئيس اتحاد العقاريين توفيق الجراح إن "بنك الائتمان من الواضح أنه بات يواجه تحديات وسط تنامي طلبات توفير الرعاية السكنية للمواطنين خصوصا في منطقة المطلاع علاوة على المناطق السكنية الجديدة لذا لجأت الحكومة إلى تقديم مشروع قانون التمويل العقاري لتوفير السيولة من أجل تلبية هذه الطلبات".

وأضاف الجراح أن القانون الجديد حال دخوله حيز التنفيذ سيستفيد منه بالمقام الأول مستحقو الرعاية السكنية موضحا أنه سيساهم في حل المشكلة السكانية لكن بشكل غير مباشر وهي التي ترتبط بالعديد من العوامل وفي صدارتها تهيئة مشاريع البنية التحتية كتوفير إمدادات شبكات الكهرباء والماء.

وذكر أن المشكلة الإسكانية في البلاد تحتاج إلى التفكير بشكل أوسع من خلال توفير الأراضي ومشاركة القطاع الخاص الذي يمتلك العديد من الخبرات.

من جانبه قال أستاذ التمويل والمنشآت المالية في جامعة الكويت الدكتور طلاع الديحاني إن الحكومة لجأت إلى لمثل هذا القانون وسط تنامي أعداد طلبات الحصول على السكن بما يفوق الحدود الائتمانية المتاحة لبنك الائتمان الكويتي.

وبين الديحاني أن هذه الخطوة من شأنها توفير التمويلات الكافية لأصحاب طلبات الاسكان وتسريع وتيرة تغطية الطلبات بالتالي تقليص مدة الانتظار لأصحاب الطلبات الإسكانية.

ولفت إلى أن إشراك البنوك لتوفير السيولة لأصحاب الطلبات سيصب في مصلحة تنشيط الاقتصاد لأن توفر السيولة سيساهم في زيادة الطلب على السلع والخدمات "لكن المحذور هنا هو احتمال زيادة التضخم في أسعار السلع والخدمات وهذا يجب السيطرة عليه".

من ناحيته قال رئيس مجلس إدارة اتحاد وسطاء العقار عبدالعزيز الدغيشم إن هذا القانون مطبق في معظم الدول ومن مميزاته توفير السيولة وزيادة القرض الإسكاني كما أنه سيؤدي دورا كبيرا في تحسين قدرة المواطن على تملك بيته وسيسهل على المواطنين طلب التمويلات العقارية ويقلل مدة الانتظار.

وأضاف الدغيشم أن القانون سيتيح فرصة للبنوك التجارية لتسويق الأموال والسيولة الفائضة لديها في السوق المحلي بدلا من استثمارها في الأسواق الخارجية مما يكون له انعكاس جيد على الاقتصاد المحلي.

وأفاد بأن القانون سيساهم في تخفيف الضغط على الموازنة العامة للبلاد بالتالي فإن الدولة تضمن حقوق المواطنين في الرعاية السكنية.

وكان وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة أكد أن مشروع قانون التمويل العقاري للسكن الخاص "هو خيار إضافي وليس إلزاميا" ومتاح فقط للمشمولين ببرنامج الرعاية السكنية ويخضع لرقابة ونظم وأحكام بنك الكويت المركزي.

يذكر أن مشروع قانون التمويل العقاري للسكن الخاص تمت الموافقة عليه يوم الاثنين الماضي خلال جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية وتم رفع القانون لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه تمهيدا لإحالته إلى مجلس الأمة.

وزير المالية خليفة مساعد حمادة

المشروع يلزم الدولة بتوفير سكنا بديلا مناسبا للمواطن في حالة إخلائه للعقار بسبب التعثر في السداد

●●●●

المشكلة الإسكانية في البلاد تحتاج إلى التفكير بشكل أوسع من خلال توفير الأراضي ومشاركة القطاع الخاص

الخطوة من شأنها توفير التمويلات الكافية لأصحاب طلبات الإسكان وتسريع وتيرة تغطية الطلبات

فرصة للبنوك التجارية لتسويق الأموال والسيولة الفائضة لديها في السوق المحلي

أجرت استبياناً إلكترونياً لقياس مدئ اقبال الموظفين على اللقاح

«النفط»: نجاح كبير لحملة «نعم ـ للتطعيم»

وفد من الوزارة يزور مستشفى الأحمدي والشركات النفطية الزميلة للاطلاع على التجارب والإجراءات الاحترازية والوقائية

تواصل وزارة النفط جهودها الدؤوبة لتشجيع الموظفين في الوزارة على التسجيل لتلقى اللقاح المضاد لفيروس كورونا المستجد (كوفيد19-)، وذلك ضمن حملتها التوعوية التي أطلقتها قبل نحو شهرين تحت عنوان «#نعم_للتطعيم»، حيث أجرت الوزارة استبيان إلكتروني لمعرفة مدى اقبال الموظفين على التطعيم ومدى تجاوبهم مع الحملة.

وقالت وزارة النفط في بيان صحافي، أن نتائج الاستبيان الخاص بحملة «#نعم_للتطعيم» والتي تم تنظيمها من قبل إدارة العلاقات العامة ولجنة الاشتراطات الصحية في وزارة النفط شارك فيها عدد كبير من الموظفين داخل الوزارة واشتمل على 8 أسئلة مباشرة حول الحملة، مشيرة إلى انه سيتم تنفيذ هذا الاستبيان وتحليل النتائج بشكل دوري ومستمر خلال جائحة كورونا.

وذكرت «النفط» ان نتائج الاستبيان تعتبر مبشرة للغاية حيث أظهر أن جميع المشاركون في الاستبيان وبنسبة 100% قد سجلوا في الموقع الخاص بوزارة الصحة الكويتية لأخذ اللقاح المضاد لفيروس كورونا، وهو مؤشر جيد على زيادة الوعي عند الموظفين بالوزارة على أهمية تكاتف الجميع في مواجهة هذا الوباء للوصول إلى الوقاية وتحقيق المناعة المجتمعية.

وقالت أن الحملة التي تقوم بها إدارة العلاقات العامة في وزارة النفط كان لها تأثير كبير على تعريف الموظفين بأهمية اللقاح وتوفير الروابط الخاصة بالتسجيل لأخذه ، وهو ما أظهرته نتائج الاستبيان التي أشادت بدور العلاقات العامة داخل الوزارة في نشر كافة النصائح والتعليمات الصادرة من السلطات الصحية عبر مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالوزارة.

وأضافت الوزارة، أن الحملة ستستمر في فعالياتها خلال المرحلة المقبلة لتشمل إعداد ونشر فيديوهات تشجيعية وبوستات إرشادية توضح طريقة التسجيل في وزارة الصحة وتلقي اللقاح والعديد من النصائح حول جدوى اللقاح وأهميته ونشرها عبر وسائل التواصل الخاصة بالوزارة لتشجيع الموظفين على التطعيم.

من جهة ثانية، قالت وزارة النفط ان وفداً من الوزارة سيقوم بتنفيذ جولة داخل مستشفى الأحمدي للاطلاع على الالتزامات الصحية والتدابير الوقائية الخاصة بمنع تفشي وباء كورونا، مشيرة إلى أن الزيارة هدفها الاطلاع على سير العمل داخل مستشفى الاحمدي والخدمات التي يقدمها لموظفي القطاع النفطي وأفراد أسرهم والمتقاعدين، فضلا عن أن الوزارة لديها برامج زيارات ميدانية إلى الشركات النفطية الزميلة للاطلاع على التجارب والإجراءات الاحترازية والوقائية المتبعة لتحقيق المناعة المجتمعية.

حملة "نعم_للتطعيم"

اللون الأحمر يواصل هيمنته على مؤشرات البورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على انخفاض مؤشر السوق العام 9ر29 نقطة ليبلغ مستوى 17ر6241 نقطة بنسبة هبوط بلغت 48ر0 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 6ر344 مليون سهم تمت عبر 13611 صفقة نقدية بقيمة 8ر49 مليون دينار (نحو 4ر149 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 3ر35 نقطة ليبلغ مستوى 51ر5181 نقطة بنسبة هبوط بلغت 68ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 7ر278 مليون سهم تمت عبر 8797 صفقة نقدية بقيمة 3ر20 مليون دينار (نحو 9ر60 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 14ر28 نقطة ليبلغ مستوى 96ر6783 نقطة بنسبة هبوط بلغت 41ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 8ر65 مليون سهم تمت عبر 4814 صفقة بقيمة 5ر29 مليون دينار (نحو 5ر88 مليون دولار).

وفي غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 3ر25 نقطة ليبلغ مستوى 57ر5418 نقطة بنسبة هبوط بلغت 47ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 3ر197 مليون سهم تمت عبر 5398 صفقة نقدية بقيمة 6ر14 مليون دينار (نحو 8ر43 مليون دولار). وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (المصالح ع) و(فجيرة أ) و(وربة ت) و(العقارية) أما شركات (أجيليتي) و(أعيان) و(بيتك) و(خليج ب) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (بريق) و(مراكز) و(ثريا) و(جياد) الأكثر انخفاضا.

على جانب اخر أعلنت بورصة الكويت عن إعادة التداول بأسهم شركة صكوك القابضة بناءً على قرار هيئة أسواق المال الكويتية.

وقالت البورصة في بيان على موقعها الرسمي، أمس الأربعاء، إن الهيئة أصدرت قراراً بشأن "صكوك" مفاده أن يتم ترفع الإيقاف عن أسهم الشركة في بورصة الكويت وإعادة أسهمها إلى التداول.

وأعلنت الهيئة في نهاية ديسمبر الماضي، عن إيقاف التداول على أسهم "صكوك" ببورصة الكويت.

وأوضحت الهيئة آنذاك أن قرار الإيقاف يأتي لحين تزويد الشركة مراقب الحسابات الخارجي بالبيانات اللازمة والوافية التي ستمكنه من إبداء الرأي على البيانات المالية للشركة؛ وذلك بمراعاة الوضع المالي لها والملاحظات الواردة ضمن تقرير مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

كانت خسائر "صكوك" ارتفعت 93.7% في الربع الأول من العام الجاري؛ لتصل إلى 1.226 مليون دينار، مقابل خسائر بنحو 633 ألف دينار للفترة المماثلة من العام الماضي.

جلسة "حمراء" للبورصة